رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٧ / ١٠/ ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

استخدام الوسائل الحديثة في العملية الانتخابية لتعزيز الحكم الرشيد : العراق دراسة حالة

Using Modern Methods in the Electoral Process to Promote Good Governance: Iraq as a Case Study

م.م. سرمد محمد خلف

Assistant teacher .Sarmad Mohammed Khalaf

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Tikrit University / College of Political Science

Sarmad.m.khalaf@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تُعد العملية الانتخابية إحدى الركائز الأساسية لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، كونها تُتيح للمواطنين المشاركة الفاعلة في اختيار ممثليهم وصانعي القرار، وتضمن في الوقت ذاته تداول السلطة بصورة سلمية ، كما إن العملية الانتخابية ليست مجرد إجراء دوري فحسب، وإنما آلية حيوية لإضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية وتعزيز المساءلة والشفافية، وقد تطورت أدوات العملية الانتخابية مع دخول الوسائل الحديثة، مثل التكنولوجيا الرقمية، ونظم إدارة البيانات، والرقابة الإلكترونية، مما انعكس إيجابًا على نزاهة الاقتراع وثقة الجمهور في نتائجه.

وفي الحالة العراقية فقد برزت بعد العام ٢٠٠٣ الانتخابات كوسيلة محورية لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية، فقد ساهمت التجارب الانتخابية المتعاقبة في تعزيز الوعي السياسي للمجتمع العراقي، كما فتحت المجال أمام قوى جديدة، ودفعت نحو اعتماد نظم تقنية لضمان نزاهة العملية، مثل البطاقات البايومترية وأجهزة العد الإلكتروني، فهذه الإجراءات مثلت خطوة مهمة لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد من خلال الحد من التلاعب وضمان مشاركة أوسع، بالمقابل فإن التجربة العراقية تؤكد أن نجاح العملية الانتخابية في إضفاء الحكم الرشيد لا يتوقف فقط على القوانين أو النظم التقنية فحسب، بل يعتمد أيضًا على البيئة السياسية، ودرجة استقلالية المفوضية، وثقافة المجتمع ، وعليه، فإن الوسائل الحديثة تعد عاملًا مساعدًا، لكنها بحاجة إلى بيئة حاضنة تضمن تفعيلها بما يخدم مبادئ المشاركة والمساءلة والشفافية.

الكلمات المفتاحية : "العراق"،"العملية الانتخابية"،"الحكم الرشيد"،"الوسائل الحديثة"

Abstract

The electoral process is one of the fundamental pillars of establishing the principles of good governance, as it enables citizens to actively participate in selecting their representatives and decision-makers, while ensuring the peaceful transfer of power. Furthermore, the electoral process is not merely a recurring procedure; it is a vital mechanism for legitimizing political systems and enhancing accountability and transparency. The tools of the electoral process have evolved with the introduction of modern means, such as digital technology, data management systems, and electronic monitoring, which has positively impacted the integrity of the vote and public confidence in its results.

In the Iraqi case, after 2003, elections emerged as a pivotal means of building democratic state institutions, despite security and political challenges. Successive electoral experiences have contributed to enhancing the political awareness of Iraqi society, opened the door to new forces, and pushed for the adoption of technical systems to ensure the integrity of the process, such as biometric cards and electronic counting devices. These measures represented an important step towards strengthening the principles of good governance by reducing manipulation and ensuring broader participation. Conversely, the Iraqi experience confirms that the success of the electoral process in establishing good governance does not depend solely on laws or technical systems, but also

depends on the political environment, the degree of independence of the commission, and the culture of society. Accordingly, modern methods are a helpful factor, but they require a nurturing environment that ensures their activation in a manner that serves the principles of participation, accountability, and transparency.

Keywords: "Iraq", "The electoral process", "Good governance", "Modern methods."

المقدمة

تُعد العملة الانتخابية أداة مركزية في الأنظمة الديمقراطية، لأنها تجسد حق الشعوب في المشاركة بصنع القرار، وتحدد طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة ، بما تحمله من إجراءات وضوابط قانونية، تمثل الضمانة الأساسية لشرعية النظام السياسي، كما أنها الممر الإجباري نحو تحقيق الحكم الرشيد الذي يقوم على أسس الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، ولعلّ أبرز ما يميز الانتخابات الحديثة هو اندماجها بالوسائل التكنولوجية والإدارية والإعلامية، التي أصبحت تمثل بُعدًا جديدًا في كيفية إدارة المراحل الانتخابية بدءًا من تسجيل الناخبين، مرورًا بالاقتراع، وصولًا إلى إعلان النتائج والطعن بالنتائج.

ففي السياق العالمي، باتت الأنظمة الديمقراطية تسعى إلى تعزيز الثقة بالانتخابات عبر التوسع في الرقابة المحلية والدولية، واستخدام التقنيات الرقمية للحد من التلاعب والتزوير، بما يضمن تحقيق أعلى درجات النزاهة، وتُظهر التجارب المقارنة أن العلاقة بين الانتخابات والحكم الرشيد علاقة جدلية.

أما في العراق، فقد شكّلت الانتخابات بعد العام ٢٠٠٣ ركيزة أساسية في بناء النظام السياسي الجديد القائم على التعددية وتداول السلطة ، غير أنّ هذه التجربة لم تخلُ من التحديات؛ فقد واجهت العملية الانتخابية أزمات أمنية، وتدخلات سياسية، وأزمات ثقة شعبية، ومع ذلك، برزت الوسائل الحديثة كأداة لإعادة الثقة تدريجيًا بالانتخابات، لاسيما عبر إدخال الأجهزة البايومترية وأنظمة العد الإلكتروني، فضلاً عن الدور المتزايد لوسائل الإعلام ومراقبة المجتمع المدني ، وقد أسهمت هذه الخطوات في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد ولو بشكل متدرج، عبر إتاحة فرص أوسع للمشاركة وتقليل فرص التلاعب.

اولاً. اهمية الدراسة : تكمن اهمية الموضوع محل الدراسة في جانبين هما :

١. **الاهمية النظرية :** تسهم الدراسة في توسيع فهم ماهية العملية الانتخابية والحكم الرشيد ودور الوسائل الحديثة في دعم العمليات الديمقراطية وتعزيز الحوكمة عبر أدوات الاتصال والتأثير السياسي ، فضلاً عن افتقار المكتبة العراقية نسبياً للموضوعات المتعلقة بتأثير الوسائل الحديثة على العملية الانتخابية وكيفية تأثيرها في الحكم الرشيد.

٢. **الاهمية التطبيقية** : رفد صناع القرار والجهات الرقابية من تطوير استراتيجيات فعالة لاستخدام الوسائل الحديثة بما يخدم شفافية ونزاهة الانتخابات وتحفيز المشاركة الشعبية لاسيما في العراق بعدها النموذج التطبيقي للدراسة.

٣. **ثانياً. اشكالية الدراسة** : تكمن إشكالية الدراسة في مدى قدرة الوسائل الحديثة، بمختلف أنواعها، على تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في العراق، وسط تحديات تقنية وسياسية ومجتمعية متراكبة ، ومن هذه الاشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات هي :

١. ما مفهوم العملية الانتخابية والحكم الرشيد والوسائل الحديثة وانواعها وتطورها ؟.

٢. كيف تؤثر الوسائل الحديثة في العملية الانتخابية؟.

٣. ما اهمية العملية الانتخابية وعلاقتها بالحكم الرشيد؟.

٤. هل تؤثر الوسائل الحديثة في العملية الانتخابية والحكم الرشيد؟.

٤. **ثالثا. فرضية الدراسة** : تفترض الدراسة أن استخدام الوسائل الحديثة في العملية الانتخابية يسهم بشكل كبير في تعزيز الحكم الرشيد في العراق، من خلال تحسين مستوى الشفافية وتقليل فرص التلاعب. كما تفترض الدراسة أن التحديات الأمنية والسياسية قد تؤثر سلباً على فعالية هذه الوسائل.

٥. **رابعاً. مناهج الدراسة** : في سياق معالج موضوع الدراسة تم الاستعانة بالمنهج التاريخي للتطرق للموضوعات المتعلقة بالتطور التاريخي للوسائل الحديثة ، فضلاً عن استعمال المنهج الوصفي التحليلي بهدف عرض وتفسير ابرز الوظائف للوسائل الحديثة وكيفية تأثيرها في العملية الانتخابية والحكم الرشيد ، فضلاً عن بيان مدى السلبيات والايجابية للوسائل الحديثة ، علاوةً على استعمال المنهج النظمي للبيان مدى تأثير هذه الوسائل على العملية الانتخابية في النموذج التطبيقي للدراسة إلا وهو العراق.

٦. **خامساً. حدود الدراسة** : تقتصر الدراسة على المدة الزمنية من العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٢١، وذلك للتركيز على التجارب الانتخابية التي شهدها العراق بعد سقوط النظام السابق، وحتى فترة ما بعد الانتخابات في العام ٢٠٢١.

٧. **سادساً . هيكلية الدراسة** : تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخمسة مطالب هي : ركز المطلب الأول على : الاطار النظري والمفاهيمي (العملية الانتخابية – الحكم الرشيد – الوسائل الحديثة) ، في حين جاء المطلب الثاني بعنوان : الوسائل الحديثة والعملية الانتخابية ، اما المطلب الثالث فقد ركز على : أهمية العملية الانتخابية وعلاقتها بالحكم الرشيد ، بينما تضمن المطلب الرابع : الوسائل الحديثة وتأثيرها في العملية الانتخابية والحكم الرشيد، واخيرا جاء المطلب الخامس : وسائل الاعلام الكترونية والعملية الانتخابية في العراق وأثرها في الحكم الرشيد. كما تضمنت الدراسة خاتمة كخلاصة لأهم ما تم التوصل إلية من قبل الباحثان.

المطلب الأول : الاطار النظري والمفاهيمي (العملية الانتخابية – الحكم الرشيد – الوسائل الحديثة)

اولاً. ماهية العملية الانتخابية : قبل بدء الحديث عن ماهية العملية الانتخابية لابد من الاشارة الى أن هذه العملية ترتبط بالعديد من الجوانب السياسية والاجتماعية ، لذلك اختلف الكتاب والباحثين في تعريفها ، فقد ركز بعض الباحثين من الناحية الاجرائية على أنها "مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع " ، يبدو ان السبب في التركيز على الناحية الإجرائية دون غيرها من الجوانب الانتخابية الأخرى ، كون هذه الناحية هي الأكثر وضوحا في العملية الانتخابية ، في حين ركز أخرين على جانب الاختيار في العملية الانتخابية " اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد " ، فيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريفها هي " أداة لتداول السلطة سلميا وتجسيداً لحق المشاركة في الحياة السياسية" ، ولذلك فهي " الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب " ، بينما ركز أخرون على أنها وسيلة تداول السلطة في الديمقراطية النيابية تحديدا، والتي تختلف بذلك عن الديمقراطيات المباشرة وشبه المباشرة ، لذلك عرفها بأنها " وسيلة الديمقراطية النيابية، فعن طريقها يختار الشعب نوابه الذين يمثلونه ويعبرون عن إرادتهم ، وان العملية الانتخابية هي جوهر النظام النيابي، وبدونها لا يكون النظام النيابي سوى مجرد مسألة صورية أو مجازية.[١]

ثانياً. الحكم الرشيد : اختلفت الآراء الفكرية حول ماهية الحكم الرشيد لكنها هذا لم يمنع من طرح بعض التعريف له وهو كما يلي :

فقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الحكم الرشيد على " أنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس " ، ولذلك فتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر في جميع المجالات، حتى يكون بمقدورهم العمل على نحو منتج وخلاق ، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار التنمية المتحققة توزيعاً عادلاً وعلى أوسع نطاق ، أما فيما يخص الشق الاخير من المفهوم فيراد به إعطاء كل شخص فرصة المشاركة فيها، أي بمعنى أن مفهوم الحكم الرشيد جاء ليضفي على الحكم الديموقراطي منطلق دولة القانون وهدفها بعداً عقلانياً إنسانياً يحقق الهدف من فكرة الحكم المتمثلة بتوفير المناخ للتنمية الإنسانية للبشر من خلالهم ولأجلهم[٢] ، بينما يراه البنك الدولي "الحالة التي بواسطتها تكون إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".[٣]

ثالثاً. اسس الحكم الرشيد : يمكن اجمال ابرز أسس الحكم الرشيد في الشكل الاتي : [٤]

رابعاً. فواعل الحكم الرشيد: يُعد الحكم الرشيد نظامًا مركبًا تتداخل فيه أدوار عدة لاسيما من قبل الفواعل المحلية، والتي تشمل السلطات الرسمية، السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فضلاً عن الفواعل غير الرسمية مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، إذ يسهم كل منها في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية ضمن مؤسسات الدولة. لذلك تقتضي السياقات العلمية تقسيم هذه الورقة الى محورين، الاول المؤسسات الرسمية والثاني المؤسسات غير الرسمية وهو ما سنوضحه تباعاً.

خامساً. الفواعل المحلية الرسمية : تقسم هذه الفواعل إلى رسمية وغير رسمية سيتم توضيحها فيما يلي :

تشكل السلطات الرسمية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) الركيزة الأساسية لأي منظومة حكم رشيدة، ففي الجانب التنفيذي تعمل الحكومة على تسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان صياغة سياسات عامة تتميز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية، والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.[٥]

اما في الجانب التشريعي ففي معظم البلدان يتم تبني التشريعات استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية ، إذ أن التشريع في العادة يتم سنه بواسطة ممثلين منتخبين، فإنه يمنح الدولة سلطة ديمقراطية ، كما أنه يُعدّ وسيلة لتوفير إطار عمل مستقر يستطيع من خلاله الأفراد والمؤسسات تنظيم شؤونهم بدرجة معقولة ، وفي الوقت نفسه فأن الاهتمام بمسألة الصياغة القانونية ليس مجرد اعتناء بالجانب الشكلي والإجرائي، إنما الهدف منه هو الوصول إلى تطبيق دولة القانون والحكم الرشيد عبر سن تشريعات بمنتهى الدقة لتراعي تطبيق السياسات العادلة.[٦]

بالمقابل ففي الجانب القضائي فالسلطة القضائية هي الركيزة التي تبنى عليها جميع مؤسسات الحكم الأخرى، فهي الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين والإجراءات الإدارية المرتبطة بحقوق المواطنين، وهي الجهة المخولة في فصل النزاع بين السلطات ، لذلك تعد مسألة استقلال القضاء ونزاهته وكفاءته من الشروط الأساسية لتحقيق الحكم الرشيد، إذ لا يجوز للسلطتين التنفيذية والتشريعية التدخل في شؤون السلطة القضائية ، إلا فيما يختص باختيار الأشخاص الذين سيشغلون المناصب الرئيسة في السلطة القضائية استناداً الى الشواهد المتعلقة بالتفوق العلمي والمهني والنزاهة في تطبيق القوانين بعدالة.[٧]

سادساً. الفواعل المحلية غير الرسمية : تؤدّي مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً وحاسما في تعزيز في الحكم الرشيد عبر تعزيز المشاركة السياسية ، وبناء الثقة، وترقية الاهتمامات ووجهات النظر المحلية ؛ فالمجتمع المدني الحيوي والصحي بإمكانه الإسهام بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعمها ، ففي الوقت الذي تركز المؤسسات الرسمية في الدولة على وضع القوانين وتنفيذ السياسات والإجراءات، عليها ألا تغفل عن توظيف قدرات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم الخدمات المختلفة، والقيام بدور تكاملي مع المؤسسات الحكومية بهدف المساهمة بشكل فاعل في ارساء معالم واسس الحكم الرشيد في البلاد.[٨]

بالمقابل فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبراً للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الرشيد ، كما ساهمت العولمة والتطورات التي اعقبتها لاسيما ثورة المعلومات والاتصالات والمجتمع الرقمي وانتشار الانترنت وانتشار التعليم وتوفر المعلومة والوصول إليها بسهولة في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني في معظم الدول لتكون بذلك هذه الالة الاعلامية عنصر مهم وحيوي في تحقيق وترسيخ الحكم الرشيد.[٩]

سابعاً. ماهية الوسائل الحديثة وتطورها : يشير المعنى الدلالي لهذا المفهوم بأنها الأدوات والأجهزة التي يستعملها الأفراد للتواصل والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم ، وتهدف هذه الوسائل الحديثة كوسائل الإعلام والتواصل إلى نقل الرسائل الضمنية بين المرسل والمتلقي ، وتتضمن أشكالًا متعددة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول ، كما تطورت هذه الوسائل مثل الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي مع مرور الوقت نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة ، فعلى سبيل المثال، غير الإنترنت الطبيعة التقليدية لوسائل الإعلام التي كانت تعتمد على الاتجاه الخطي، إذ سمحت الوسائل الحديثة للمستخدمين بإنشاء محتواهم الخاص ومشاركته مع الآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول.[١٠]

ثامناً . انواع الوسائل الحديثة : تنوعت الوسائل الحديثة لتشمل ما يلي :

مواقع التواصل الاجتماعي : أثار تعريف مواقع التواصل الاجتماعي الكثير من الجدل في أدبيات المختلفة بالنظر لتداخل الآراء، والاتجاهات في دراسته، ونظرًا للتطورات المتسارعة في عالم تقنيات الاتصال والإعلام ، فقد عكس هذا المفهوم التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأطلق عمومًا على كل ما يمكن استخدامه في التقاء وتواصل الأفراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة ، وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها عبارة

عن " **تطبيقات تكنولوجية، مستندة إلى الويب، تتيح التفاعل بين الناس، وتسمح بنقل البيانات الإلكترونية، وتبادلها بسهولة ويم ويسر، وتوفر للمستخدمين إمكانية العثور على آخرين، يشتركون في نفس المصالح** " ، وبناءً على هذا المفهوم فهذه المواقع تنتج ما يسمى بالمجتمعات الافتراضية ؛ إذ يستطيع المستخدمون التجمع في كيانات اجتماعية تشبه الكيانات الواقعية ، وهناك من يعرفها بأنها " **تطبيقات تكنولوجية ،إلكترونية، قائمة على نظم الجيل الثاني للويب؛ لتحقيق التواصل والتفاعل بين مختلف الأفراد المنتشرين حول العالم، بالمراسلات المكتوبة، والمسموعة، والمرئية، مع تحقيق الاتصال الفوري، بما يحقق أكبر فائدة لتجميع الشعوب في موقع للتواصل عن بعد** " ، وهناك من يعرفها بأنها".[١١]

الاعلام الرقمي : يراد بالأعلام الرقمي هو "مجموعة **من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر المحتوى الإعلامي وتلقيه بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية الوسائط المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت في عملية تفاعلية بين المرسل والمستقبل** " ، وهو بذلك يختلف عن وسائل الإعلام التقليدية كالأفلام والصور والموسيقى والكلمة المنطوقة والمطبوعة، مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات وتطبيقات الثورة العلمية التي شهدها مجال الإعلام والاتصال، إذ ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال التغلب على الحيز الجغرافي والحدود السياسي. [١٢]

التطبيقات الذكية : هي برامج تم انشاؤها للأجهزة المحمولة سواء الذكية واللوحية والتطبيقات، وتكون اما مثبتة مسبقا مع أنظمة التشغيل او يتم تنزيلها من المتاجر عبر الانترنت ، وتعددت مفاهيم تطبيقات الهواتف الذكية ، إذ عرفها بعض الكتاب بأنها "مجموعة من الخدمات مثل كاميرا التصوير ولاقط الصوت، وتطبيقات المونتاج والتركيب والتعديل والبث المباشر التي توفرها أجهزة الكمبيوتر والهاتف الذكي، وخاصة منها تطبيقات النقل والبث المباشر لمختلف المعلومات والاحداث الحية والتقارير المباشرة" [١٣] ، ولعل ابرزها تطبيق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فهو التطبيق الذي يقدم خدمات الكترونية مخصصة لتسهيل الاجراءات للناخب وتحديد موعد لأجراء التسجيل او التحديث البايومتري او استلام بطاقة الناخب الالكترونية.[١٤]

المطلب الثاني : الوسائل الحديثة والعملية الانتخابية :

تؤدي الوسائل الحديثة العديد من الوظائف منها ما يلي :[١٥]

اولاً. الوظيفة الاخبارية وتكوين الصورة الذهنية عن المرشحين.

ثانياً. الوظيفة التعريفية : وتشمل التعريف بالمرشح والحزب بمعنى اعطاء لمحة عن سيرة المرشح او الحزب ، إذ تتساهم هذه المعلومات في كسر الحاجز النفسي بين المرشحين والناخبين ، كما يهتم المرشحين بنشر كافة المعلومات التي تهم المرشحين والتي تتعلق بشخصيتهم ، وما هي الميزات التي يتميزون بها.

ثالثاً. الوظيفة الاتصالية : بمعنى التفاعل بين الناخب والمرشح وتسهيل التواصل بينهم وهي ميزه كبيرة وهامة وفرها الإعلام الجديد ووسائل التواصل ، وفي الوقت نفسه لم تعد وسائل التواصل وسيلة لتلقي المعلومات بل المشاركة والتعبير ايضاً.

رابعاً. الوظيفة الاستقصائية او الاستطلاعية : ساعد استعمال الوسائل الحديثة منها مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز القدرة على اجراء استطلاعات الرأي والتعرف على اراء واتجاهات الناخبين مما يفيد هذا في تعديل استراتيجية الحملة الانتخابية على اعتبار ان الوسائل الحديثة منها مواقع التواصل الاجتماعي هو وسيلة تفاعلية ، مع الاشارة الى ان معظم المرشحين يمتلكون صفحات في هذه المواقع لتعزيز التواصل وعرض برامجهم الانتخابية ومحاورة الخصوم والمعارضين.

خامساً. الوظيفة التعبوية : هي وظيفة جديدة نسبياً وفرها الاعلام الرقمي وتهدف لدعم المرشح او الحزب عبر تكوين سلسلة رقمية تنادي بدعم المرشح والوقوف معه ، ولن تتوقف هذه العملية عند حد ايصال المرشح الى ما يريد، بل سيكون هناك تواصل مستمر ، وبناء علاقات واسعة مع المرشح ومع الناخبين الذين دعموه وقد يتسع هذا التواصل إلى إقامة علاقات مع المعارضين.

سادساً. تعزيز جسور الثقة بين المرشح والناخبين.

سابعاً. الإعلان السياسي : يُعد الإعلان السياسي اتصال غير شخصي للمعلومات، وذو طبيعة اقتناعية حول المنتجات والخدمات ويستعمل في المجال السياسي ايضاً لدى المرشحين والأحزاب السياسي لاسيما قبل اوقات الانتخابات ، إذ يدفع المرشح او الحزب المال بهدف نشر اعلانه في الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل بهدف التأثير على مواقفهم وأفكارهم وسلوكهم ، ولذلك يعد الإعلان السياسي أكثر أنواع الاتصال السياسي تأثيراً على الشعوب والمجتمعات، فقد وظف كثير من القادة والساسة وسائط الاتصال أي الوسائل الحديثة لخدمة أهدافهم وتحقيق غاياتهم ، ومن جانب آخر يعتقد بعض الكتاب والباحثين أن هذا النوع من الإعلان السياسي قد تسبب بشكل مباشر في اثارة الأزمات والصراعات مثل ظهور النازية التي نجحت في توظيف الإعلان السياسي والدعاية السياسية لخداع الجماهير، ومثل تسويق المرشحين، كما تُسوّق الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، والمبالغة في إعطائهم صفات لا تمت إلى الحقيقة بصلة ، مع الإشارة إلى أن الإعلان السياسي لا يقتصر على الحملات الانتخابية، وإنما يمكن توظيفه في العديد من المجالات السياسية الأخرى، كالترويج لسياسة من السياسات العامة للحكومة، كما أن تقنيات التسويق يمكن أن تكون فعالة في تصميم الإعلان السياسي، وقادرة على توجيه الإعلان وتقديمه في شكل ايجابي.[١٦]

ومن جانب آخر تؤدي الصور دوراً بالغ الأهمية في المجالات السياسية ، فهي التي توفر القناعة والانطباع لدى الناخبين أفضل من الاف الكلمات، لا بل قد تكون دعامة لتلك الالفاظ ، فقد يعمد إلى تأكيد مضمون الرسالة اللفظية ، لذلك نلحظ ان المرشح يلجأ إلى وضع صوره في الساحات العامة مصحوبة بخبر أو حديث، فضلًا عن بث تلك الصور في الوسائل الحديثة لاسيما في مواقع التواصل الاجتماعي؛ لان المرشح يدرك جيدًا، أهمية ومحورية تأثير استعمال هذه الوسائل في الوقت المعاصر على الفوز في الانتخابات.[١٧]

المطلب الثالث : أهمية العملية الانتخابية وعلاقتها بالحكم الرشيد :

تؤدي الانتخاب دور مهم في تحقيق الحكم الرشيد عبر تنمية المجتمع ، وتساهم بشكل كبير في تطوير نموذج المسألة الحقيقية للسلطة ، فعندما تخفق الحكومة في تنفيذ ما وعدت به من إيفاء احتياجات ورغبات شعبها يستطيع

الشعب عندئذ طردها من السلطة ، على اعتبار أن العملية الانتخابية هي الوسيلة المثلى لضمان الحقوق السياسية لأفراد المجتمع ، هي وسيلة مهمة لتدعيم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات وتحديد السياسات العامة التي تعد من صميم الحكم الرشيد ، الى جانب ذلك فالعملية الانتخابية هي الطريقة السلمة لتداول السلطة واحداث تغيير عام في المجتمع ، فهي افضل طريقة لاختيار الحكام وتكوين السلطات داخل المجتمع ، علاوةً على ما سبق فالعملية الانتخابية لها دور مهم في تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك وهذا يتضمن وظيفة الشعور بالمسئولية ، وكذلك فهي أداة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية في المجتمع عبر الترشيح أو التصويت أو من خلال الحملات الانتخابية ، اما فيما يتعلق بأهمية العملية الانتخابية من الناحية الاتصالية فتتمحور في خلق فرصة لكل المرشحين والاحزاب في عرض سياساتهم علي الناخبين الذين يتلقونها ويناقشونها ، وهذا هو جوهر عملية الاتصال في العملية الانتخابية ، فضلاً عن اهميتها من الناحية السياسية فهي التي تمنح الشرعية للنظام السياسي وتنظم عملية تداول السلطة ووسيلة لإدارة الصراع بين مكونات النخبة السياسية.[١٨]

المطلب الرابع : الوسائل الحديثة وتأثيرها في العملية الانتخابية والحكم الرشيد

اولاً. الجوانب السلبية والإيجابية للوسائل الحديثة : مثل إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (الوسائل الحديثة) في العملية الانتخابية الكثير من الاهتمام والقلق بين الناخبين، فضلاً عن الممارسين في شتى أنحاء العالم، في الوقت الراهن ، تعتمد معظم مؤسسات الإدارة الانتخابية حول العالم على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية، إذ تتراوح وسائل التكنولوجيا من استخدام أدوات الأتمتة المكتبية البسيطة، كبرامج معالجة النصوص وجداول البيانات إلى أدوات معالجة البيانات الأكثر تعقيداً، كأنظمة إدارة قواعد البيانات والمسح الضوئي وأنظمة المعلومات الجغرافية ، إلى جانب ذلك فقد كانت بعض هذه الأدوات متاحة منذ مدة ، كما أن الجوانب السلبية والايجابية بها معروفة، إلا أنه في كل عام ثمة تكنولوجيا وأدوات جديدة غير معروفة تجد طريقها إلى السوق ، فمثلاً تُستخدم عدة أنظمة للاقتراع تعتمد على أتمتة التسجيل أو عد الأصوات ، وهناك أنظمة أخرى تقوم بالتحقق من أهلية الناخبين والتحقق من هويتهم ، كما تقوم بعض البلدان أيضاً بتجربة الاقتراع عبر الإنترنت والهدف من هذا ضمان مصداقية العملية الديمقراطية وموثوقية نتائج الانتخابات ، لكنها في الوقت نفسه قد تنطوي على مخاطر غير متوقعة ، كزيادة بيع الأصوات أو صعوبة تدقيق نتائج الانتخابات ، كذلك ينبغي الحذر من مخاطر إدخال التكنولوجيا بشكل غير ملائم أو في وقت غير مناسب، لاسيما إن كان هناك احتمال التهاون في شأن الشفافية أو الملكية المحلية أو استدامة العملية الانتخابية.[١٩]

بالمقابل فأن استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الانتخابية يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية ، ويقلل من الكلفة طويلة الأجل ويزيد من الشفافية السياسية، إذ إن استعمال التكنولوجيا في الانتخابات يساعد في إتمام مختلف جوانب الإدارة الانتخابية ، بعدها مظهرا من مظاهر الديمقراطية في إي مجتمع ، وان كان الدور البشري هو الموجه لهذه العملية ، فالرجوع إلى الفرز اليدوي هو المعمول به في حالات كثيرة ، ولاسيما

حالات الطعن بالتزوير، إذ تجري عملية الفرز فور انتهاء عمليه الاقتراع (التصويت) وانجاز استمارات الاقتراع بكل محطة من محطات الاقتراع.[٢٠]

ثانياً. التصويت الالكتروني والديمقراطية الالكترونية : تعرف الديمقراطية الالكترونية على انها "استخدام الانترنت كوسط لاختيار المنتخبين ورسم السياسات بطريقة ديمقراطية او الاثنان معا" ، وهذه الديمقراطية تهدف إلى اولاً تزويد المواطن بوسيلة للوصول الى معلومات ومعارف متعلقة بالمرشحين وكذلك توفير خدمات وخيارات أكثر ، وكما تهدف ايضا الى نقل العملية السياسية من الوصول السلبي الى المعلومات الى المشاركة الفاعلة والايجابية للمواطن ، أما فيما يخص التصويت الإلكتروني فهو " نشاط يسهّل الديمقراطية الالكترونية ، والتي تشمل أربعة مراحل هي: تسجيل الناخبين لدى دائرة التسجيل واصدار وثائق تشمل الناخبين والمرشحين المؤهلين، والتصويت باستخدام أدوات الكترونية واخيرا الحصر الكترونيا ، وتعد المرحلة ، الأخيرة تطوراً مهماً ، إذ ان اعداد الناخبين والنتائج تتم بصورة سريعة ولحظية.[٢١] بيد أن نجاح أنظمة التصويت الالكتروني يعتمد على توفر عدة خصائص منها ما يلي : [٢٢]

١. الخصوصية.
٢. والشرعية (الأهلية).
٣. والشفافية .
٤. والدقة.
٥. والملائمة.
٦. والمرونة.

ثالثاً. العرائض الإلكترونية : وتعني كتابة عريضة أو خطاب ووضعه في أحد المواقع الإلكترونية المقدمة لمثل هذه الخدمة أو عن طريق تصميم موقع الكتروني خاص بموضوع العريضة ، كما يمكن أن تنشر عبر الروابط في مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر القوائم البريدية لمناقشة قضية معينة أو المطالبة باتخاذ أمر أو إجراء معين أو المعارضة على إصدار أمر أو قانون وحث الناس والمهتمين بتوقيعها وذلك بإدخال الاسم والبريد الإلكتروني والتوقيع عليها بالضغط على الزر المخصص لذلك بغية جمع أكبر عدد من التواقيع ، وتستعمل هذه العرائض في العديد من المجالات منها وسيلة أكثر سلمية وديمقراطية وبديلاً عن التظاهرات التي قد تؤثر سلباً على أمن البلاد وكذلك فهي أقل تكلفة من الناحية المالية وجهود التنظيم ، وجديراً بالذكر أن هناك مواقع تم تدشينها بهدف التوقيع على عرائض تخص قضايا مجتمعية معينة ، فمثلاً موقع آغاز http://www.avaaz.org/ar/petition ، ومن القضايا التي أثيرت على هذا الموقع قضية التوقيع على عريضة أوقفوا" تنفيذ أحكام الاعدام في مصر" Stop executions in Egypt" تحت شعار "إعدام "وطن" وقد وصل عدد الموقعين على الوثيقة ٨٨٣٠ وذلك في يوم ٢٩/ ٥/ ٢٠١٥.[٢٣]

رابعاً. الحملات الالكترونية وتعزيز فرص المشاركة الرسمية وغير الرسمية: تعرف المشاركة السياسية بأنها "النشاط الذي يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية بهدف التأثير على القرارات الحكومية" ، أي انها ليست مجرد

تصويت في الانتخابات او العضوية في الاحزاب السياسية بل تضم كافة التفاعلات اليومية المرتبطة بالتأثير على بنية القوة في المجتمع والتأثير على توزيعها ، وتقوم فكرة الحملات الالكترونية على كسر الحواجز بين العام والخاص ، وبين النخبة والجماهير وبين الفرد والدولة ، ويقوم المدونون بإنشاء قنوات خاصة خارج القنوات السياسية الرسمية للمشاركة بطريقتهم للتعبير عن آرائهم ومصالحهم ، وما أتاحته من أدوات تعبير جديدة دور فاعل في المشاركة السياسية غير الرسمية ، كما هو الحال في مصر ، لما تتمتع به من ارتفاع سقف حرية التعبير ، وكشفها لمشكلات بنيوية وتنظيمية وثقافية ودينية وقانونية داخل المجتمع ، وكونها أداة للتفاعل بين الفرد والمجتمع والدولة وتأثيرها على طبيعة ونمط العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي ، ومن جانب اخر تساعد هذه الحملات الالكترونية في توسيع دور وعدد المشاركين في قضايا بناء الرأي العام، وتشكيل درجة الوعي السياسي المكون للفكر، وبما يجعل الأفراد لديهم المبادرة لتنمية معارفهم وأرائهم السياسية بنفسهم دون الركون بالضرورة إلى مؤسسات الدولة الرسمية والإعلام الحكومي ، وبذلك يمكن القول أن الوسائل الحديثة قد أثرت بشكل حاسم في العملية الانتخابية وتشكيل الرأي العام ، وفي سياق آخر اظهرت التطورات الجديدة في المجال التكنولوجي ظهور فاعلون جدد ولاعبين في الحياة السياسية ومن هؤلاء الإفراد الذي أصبحت لديهم القدرة على لعب دور الصحفي والإعلامي ، وكذلك المدونين والقراصنة الذي يقومون بدور في المهاجمة والاعتراض والمعارضة للنظام السياسي والتأثير على الأمن الرقمي وبيئة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.[٢٤]

خامساً. الحملات الالكترونية والاحزاب السياسية بين تقوية دورها الى تجاوزها : أدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على تقوية دور وتنشيط عمل الأحزاب السياسية بما أتاحته من فرص وقدرة على إنشاء مواقع حزبية على الانترنت ، والتفاعل مع الزائرين ، والتفاعل الحواري مع متصفحي الموقع ونشر الاخبار والخلفية التاريخية للحزب السياسي ، وبرنامجه الانتخابي ، كما سهمت هذه الوسائل الحديثة في فتح قناة أتصال بين قادة الاحزاب والجماهير عبر البريد الالكتروني او برامج الدردشة ، والتي من شأنها المساعدة في ترشيد القرار السياسي للحزب السياسي وتفعيل علاقة بالرأي العام عن طريق تطوير استراتيجتة الانتخابية ، فعن طريق موقع لأنترنت يستطيع الحزب الحصول على أعضاء جدد وحشد وتعبئة أعضائه وتنسيق الفعاليات السياسية الخاصة بهه ، واجتذاب الأجيال الجديدة الشابة من خلال إضفاء المزيد من الجاذبية ، والتنوع على مواقعها على الشبكة والاتصال المباشر بالرأي العام عبر مواقع الأحزاب السياسية على الانترنت ومواقع المرشحين والتي تحول تفصيلات عن انجازاتهم ونشأته وأفكارهم لتطوير حياه المواطن ، ومن جانب آخر فقد كان للوسائل الحديثة تأثير ايجابي على دور الأحزاب السياسية من خلال نشر برامجها ، فضلاً عن انتفاء العلاقات الهرمية داخل المؤسسة الحزبية ، لكنها في الوقت نفسه قد أثرت سلباً لاسيما في العالم النامي ، أداة كاشفة للمواطن عن ضعف دور الأحزاب وانعزالها ومشاكلها التنظيمية وحتى الفكرية داخل أبنية الحزب ، علاوةً على دفع هذه الوسائل بالفاعلين الجدد إلى تجاوز دور تلك الأحزاب كمؤسسات وسيطة.[٢٥]

سادساً. الوسائل الحديثة وتفعيل دور المجتمع المدني: أدت التطورات الحديثة في المجال التكنولوجي إلى تطور الوسائل الحديثة على المساهمة في تقوية مؤسسات المجتمع المدني سواء بقدرتها على التواصل مع مجتمعها سواء عبر مبادراتها أو مبادرة المواطنين الذين يصبح لديهم القدرة على الاتصال ، وبسهولة تكوين المنظمات الأهلية

وزيادة قدرتها على تحسين أدائها والعمل على المحاسبية تجاه نفقاتها ومستوى تواصلها مع الجماهير، وتوافر لتلك المنظمات مواقع على الإنترنت، إذ يمكن عبرها تفعيل الرقابة على سير العملية الانتخابية، ومواقع منظمات المجتمع المدني التي تراقب سير العملية الانتخابية ، والأفراد الذين يستطيعون أن يبثوا ملاحظتهم عبر المدونات أو المواقع البريدية أو المنتديات أو الدردشة أو استطلاعات الرأي الالكترونية، وتلقي الشكاوى والمراسلات عبر البريد الالكتروني أو عبر الاتصال المباشر، كما ساهمت الوسائل الحديثة في الكشف عن عدد من القضايا التي تتفاعل مع الشارع، وتعكس اهتمامات الحياة اليومية للفت الانتباه لدى تلك المنظمات الأهلية إلى قضايا معينة، بل وتطور هذا الدور لإنشاء منظمات مدنية للدفاع عن قضايا ما بناء على تأثير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأوجدت الحاجة لإيجاد كيان قانوني أو نقابي يدافع عن حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت كتلك التي تتعلق بالمدونات، ووفر الإنترنت أداه للتواصل والارتباط بين منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية.[٢٦]

المطلب الخامس : وسائل الاعلام الكترونية والعملية الانتخابية في العراق وأثرها في الحكم الرشيد

تؤدي وسائل الأعلام الالكترونية دور مهم في العملية الانتخابية وعبر خمسة مراحل هي : [٢٧]

اولاً. ما قبل الانتخابات : وهي المرحلة التي تبدأ فيها وسائل الأعلام الالكترونية التثقيف للعملية الانتخابية وهي تحتاج لتوفر نظام سياسي ديمقراطي كما هو الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً. أثناء الانتخابات : ويتم عبر هذه المرحلة استعمال الأعلام الالكتروني كوسيلة رقابية على العملية الانتخابية ، بهدف تحديد مواطن القوة والضعف والدعوة لمعالجتها وإصلاحها بالشكل المطلوب ، وتعد هذه المرحلة امتداداً للمرحلة التي سبقتها.

ثالثاً. أثناء الاقتراع : إذ تؤدي وسائل الاعلام الإلكترونية خلال هذه المرحلة دوراً مهماً في تغطية العملية الانتخابية عبر زيارة المراكز الانتخابية ومقار المفوضية الرئيس او الموجود في المحافظات.

رابعاً. بعد الانتخابات : وتقوم وسائل الاعلام الالكترونية خلال هذه المرحلة في اعلان النتائج النهائية أي كانت نتائجها وفقاً لنتائجها والتي افرزتها صناديق الاقتراع التي تعد من اساسيات العملية الديمقراطية.

خامساً. استعمال المفوضية العليا المستقبلة للانتخابات لوسائل الأعلام الكترونية : جاءه استعمال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للأعلام الالكتروني ، كنتيجة طبيعية بسبب أهمية ومحورية مواقع التواصل الاجتماعي ، ففي انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠٢١ ، استهدفت المفوضية كل من (المرشحين ، الناخبين ، الاعلاميين) بهدف تثقيفهم ، من منطلق أن قرابة ٢١ مليون مواطن عراقي يستعمل وسائل التواصل الاجتماعي ، وانعكس هذه الأمر عبر انشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات شعبة المواقع والتطبيقات لنشر وتحديث الوسائط الرقمية والاجتماعية بطريقة منظمة ، وتهدف المفوضية عبر عملها هذا إلى تثقيف المواطنين وحثهم على الانتخاب ، وشاركت المفوضية تفاعلات الناخبين عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، إذ أطلقت حملة (حملة #love) قبل الانتخابات وطلبت من الأشخاص صورهم باستعمال بطاقة القياس الحيوي وتقديم سبب وجيه للتصويت ، وتلقت المفوضية المستقلة للانتخابات مئات الصور الاقتباسات من الأشخاص مما يدلل على أهمية محورية هذه الوسائل دورها المهم في العملية الانتخابية.

الخاتمة

من خلال القراءة والتحليل حول استخدام الوسائل الحديثة في العملية الانتخابية لتحقيق الحكم الرشيد يتبين لنا أن الانتخابات ليست مجرد حدث سياسي دوري فحسب ، بل هي أداة مركزية لإعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والحكومة على أساس من الشرعية والثقة ، فهي تمثل لحظة اختبار حقيقية لمستوى التزام الأنظمة بمبادئ الحكم الرشيد، إذ تُظهر مدى قدرتها على إدارة عملية شفافة تتيح التمثيل العادل وتحد من الفساد والتلاعب ، ومع تطور الوسائل الحديثة، أضحت الانتخابات أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات النزاهة والشفافية، عبر إدماج التكنولوجيا والرقابة المجتمعية والإعلامية.

وعند الحديث عن التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ تُبرز بوضوح هذا التداخل ، فعلى الرغم من هشاشة البيئة السياسية والأمنية، فقد شكلت الانتخابات فرصة لتأسيس نظام سياسي تعددي يتيح المشاركة الشعبية ، كما مثلت عملية إدخال الوسائل الحديثة، مثل البطاقة البايومترية وأجهزة العد الإلكتروني، ركيزة اساسية لبناء الثقة للمواطنين إزاء العملية الانتخابية والتي تحسنت نسبياً مع توالي الدورات الانتخابية ، رغم بقاء تحديات جدية مرتبطة بالتدخلات الحزبية وضعف استقلالية المؤسسات ، كما إن هذه الخطوات تعكس مسارًا متدرجًا نحو تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، لكنها تظل رهينة للإرادة السياسية وقدرة النخب على الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية.

ومن زاوية أخرى، فإن العملية الانتخابية لا يمكن أن تحقق وحدها الحكم الرشيد دون بيئة حاضنة من الاستقرار السياسي، والقوانين العادلة، ووعي مجتمعي يدرك قيمة المشاركة ، وهنا تتجلى أهمية الربط بين الوسائل الحديثة وبين الإصلاحات البنيوية الأوسع التي يحتاجها العراق لتجاوز أزماته ، فالوسائل الحديثة وحدها لا تضمن النجاح، لكنها أداة مهمة إذا ما استُخدمت في إطار إصلاحي شامل يهدف إلى تكريس الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

وخلصت الدراسة إلى إن العملية الانتخابية في العراق مثّلت مختبرًا حيًا لتجربة التحول الديمقراطي في بيئة معقدة، فرغم العثرات، إلا أن الانتخابات أسهمت في تشكيل ثقافة سياسية جديدة، وأتاحت فرصًا للتداول السلمي للسلطة، وأدخلت أدوات حديثة عززت من مصداقيتها ، وإن الدرس المستفاد هو أن الحكم الرشيد لا يتحقق بالانتخابات وحدها، بل بتكاملها مع مؤسسات قوية، وبيئة سياسية داعمة، ونخب مسؤولة تدرك قيمة الإصلاح.

وتوصلت الدراسة في خاتمتها إلى جملة من الاستنتاجات هي :

١. أن الوسائل الحديثة عززت نزاهة الانتخابات في العراق لكنها ما تزال محدودة التأثير ما لم تقترن بإرادة سياسية وإصلاحات شاملة.
٢. الحكم الرشيد في العراق يتطلب تكامل الانتخابات مع مبادئ المساءلة والشفافية وسيادة القانون، وليس مجرد إجراء اقتراعي.
٣. تقدم التجربة العراقية نموذجًا مركبًا يُظهر أن التكنولوجيا والرقابة وحدهما غير كافيتين، بل يحتاج الأمر إلى ثقافة سياسية مجتمعية تحترم التداول السلمي للسلطة.

الهوامش

[١] سعد العبدلي ، الانتخابات ضمانات حرياتها ونزاهتها دراسة مقارنة (عمان : دار دجلة ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٦-٢٧.

[٢] عبدالعظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية والاتجاهات المعاصرة (صنعاء : مؤسسة ابرار ، ٢٠١٨) ، ص ٧.

[٣] عبدالعظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك – ذوالقرنين أنموذجًا (صنعاء : دار الكتب الوطنية ، ٢٠٢١) ، ص ٣٤.

[٤] رامي ملحم ، الحكم الرشيد.. التحول والسيرورات (عمان : الآن ناشرون وموزعون ، ٢٠٢٤)، ص ٢٦.

[٥] لمحة عن الحكم الرشيد المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد ، مفوضيّة الأمم المتّحدة ، في : https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance

[٦] حنان محمد القيسي ، النظام القانوني لمدونات السلوك البرلماني (القاهرة : المركز العربي للبحوث العلمية ، ٢٠١٦) ، ص ٢٠١.

[٧] حسن العطار ، الحكم الرشيد ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية ، مركز ايلاف للنشر ، العدد ٨٧٥٨ ، ٢٠٢٥ ، في : https://elaph.com/Web/opinion/2021/07/1446178.html

[٨] رامي ملحكم ، الحكم الرشيد التحول والسيرورات (عمان : الان ناشر ، ٢٠٢٤) ، ص ٢٢.

[٩] نجلاء اسماعيل احمد ، الاعلام التوظيفي (عمان : دار المعتز للنشر ، ٢٠١٧) ، ص ٣٤٩.

[١٠] وسائل الاعلام والتواصُل الحديثة ، صحيفة عمون ، ٢٠٢٢/٦/٢٢ ، في : https://www.ammonnews.net/article/749279

[١١] على سيد اسماعيل ، مواقع التواصل الاجتماعي: بين التصرفات المرفوضة والاخلاقيات المفروضة (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٩) ، ص ٢٠-٢١.

[١٢] منصور حسام ، الاعلام الرقمي مفهومه وسائله نظرياته ، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة ، العدد ٢ (الجزائر : ٢٠٢٢) ، ص ٨٩.

[١٣] محمد عصام عبد الهادي ويوسف حسن محمود ، تطبيقات الهاتف المحمول ودورها في انتاج المحتوى الرقمي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣) ، ص ١٢١.

[١٤] الحجز الالكتروني/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، ٢٠٢٥ ، في : https://eservice.ur.gov.iq/index/new-service/222

[١٥] فارس محمد العمارات ، ادارة الحملات الانتخابية (عمان : دار الخليج للنشر ، ٢٠٢٠) ، ص ١١٤-١١٥.

[١٦] عبد ربه العنزي ، المرشد المنهجي في الحملات الانتخابية (لندن : أي كتب ، ٢٠٢١) ، ص ٣٠٣-٣٠٤.

[١٧] عبد اللطيف حمزة القراوي ، صناعة الدستور الديمقراطية الاحزاب ، ط ٢ (لندن : منشورات اكاديمية اكسفورد العليا الجامعة المفتوحة للتعليم المباشر ، ٢٠١٦) ، ص ٣٢ ، في : https://2u.pw/m0nbTCW2

[١٨] هالة محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية (القاهرة : العربي للنشر ، ٢٠١٧) ، ص ٢٨-٣٠.

[١٩] عبد اللطيف حمزة القراوي ، صناعة الدستور الديمقراطية الاحزاب ، ط ٢ (لندن : منشورات اكاديمية اكسفورد العليا الجامعة المفتوحة للتعليم المباشر ، ٢٠١٦) ، ص ٣٢ ، في : https://2u.pw/m0nbTCW2

[٢٠] علاء كامل محسن ، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية دراسة مقارنة (عمان : المركز العربي للنشر ، ٢٠١٨) ، ص ٢٣٧.

[٢١] عماد احمد ابو شنب واخرون ، الخدمات الالكترونية (عمان : دار الكتاب الثقافي ، ٢٠١٢) ، ص ٧٦-٧٧.

[٢٢] المصدر نفسه ، ص ٧٧.

[٢٣] محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية (القاهرة: العربي للنشر، ٢٠١٨)، ص١٣٩-١٤٠.

[٢٤] عادل عبد الصادق، الاعلام الجديد وبروز الفاعلين الجدد في المجال العام حالة استخدام الحملات الالكترونية (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء، ٢٠٠٩)، ص ١٩-٢٠.

[٢٥] المصدر نفسه ، ص٢٠.

[٢٦] نبيل عبد الفتاح ، الارهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية ، ٢٠٠٩) ، ص ٧٩-٨٠.

[٢٧] دريد توفيق و سارة جاسم ، توظيف وسائل الأعلام الالكتروني في مراحل العملية الانتخابية مواقع التواصل الاجتماعي انموذجاً ، سلسلة إصدارات مركز البيان (بغداد : اصدار خاص ، ٢٠٢٣) ، ص ٤ ، ص ٣٧-٣٨.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً. الكتب :

١. حنان محمد القيسي ، النظام القانوني لمدونات السلوك البرلماني (القاهرة : المركز العربي للبحوث العلمية ، ٢٠١٦).
٢. رامي ملحكم ، الحكم الرشيد التحول والسيرورات (عمان : الان ناشر ، ٢٠٢٤).
٣. رامي ملحم ، الحكم الرشيد.. التحول والسيرورات (عمان : الآن ناشرون وموزعون ، ٢٠٢٤).

٤. سعد العبدلي ، الانتخابات ضمانات حرياتها ونزاهتها دراسة مقارنة (عمان : دار دجلة ، ٢٠٠٩).
٥. عادل عبد الصادق، الاعلام الجديد وبروز الفاعلين الجدد في المجال العام حالة استخدام الحملات الالكترونية (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء، ٢٠٠٩).
٦. عبد اللطيف حمزة القراوي ، صناعة الدستور الديمقراطية الاحزاب ، ط ٢ (لندن : منشورات اكاديمية اكسفورد العليا الجامعة المفتوحة للتعليم المباشر ، ٢٠١٦).
٧. عبد ربه العنزي ، المرشد المنهجي في الحملات الانتخابية (لندن : أي كتب ، ٢٠٢١).
٨. عبدالعظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك – ذوالقرنين أنموذجًا (صنعاء : دار الكتب الوطنية ، ٢٠٢١).
٩. عبدالعظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية والاتجاهات المعاصرة (صنعاء : مؤسسة ابرار ، ٢٠١٨).
١٠. علاء كامل محسن ، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية دراسة مقارنة (عمان : المركز العربي للنشر ، ٢٠١٨).
١١. على سيد اسماعيل ، مواقع التواصل الاجتماعي: بين التصرفات المرفوضة والاخلاقيات المفروضة (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٩).
١٢. عماد احمد ابو شنب واخرون ، الخدمات الالكترونية (عمان : دار الكتاب الثقافي ، ٢٠١٢).
١٣. فارس محمد العمارات ، ادارة الحملات الانتخابية (عمان : دار الخليج للنشر ، ٢٠٢٠).
١٤. محمد عصام عبد الهادي ويوسف حسن محمود ، تطبيقات الهاتف المحمول ودورها في انتاج المحتوى الرقمي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣).
١٥. محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية (القاهرة: العربي للنشر، ٢٠١٨).
١٦. نبيل عبد الفتاح ، الارهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية ، ٢٠٠٩).
١٧. نجلاء اسماعيل احمد ، الاعلام التوظيفي (عمان : دار المعتز للنشر ، ٢٠١٧).
١٨. هالة محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات (القاهرة : العربي للنشر ، ٢٠١٧).
١٩. ثانياً. البحوث والدوريات والدراسات
٢٠. دريد توفيق و سارة جاسم ، توظيف وسائل الأعلام الالكتروني في مراحل العملية الانتخابية مواقع التواصل الاجتماعي انموذجاً ، سلسلة إصدارات مركز البيان (بغداد : اصدار خاص ، ٢٠٢٣).
٢١. منصور حسام ، الاعلام الرقمي مفهومه وسائله نظرياته ، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، العدد ٢ (الجزائر : ٢٠٢٢).
٢٢. ثالثاً. الانترنيت :

٢٣.الحجز الالكتروني/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، ٢٠٢٥ ، في : https://eservice.ur.gov.iq/index/new-service/222
٢٤.حسن العطار ، الحكم الرشيد ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية ، مركز ايلاف للنشر ، العدد ٨٧٥٨ ، ٢٠٢٥ ، في : https://elaph.com/Web/opinion/2021/07/1446178.html